

دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على توزيع مستوى الدخل في الجزائر للفترة 1990-2020

An econometric study of the impact of economic growth on income distribution in Algeria for the period 1990-2020

عباس عبد الحفيظ^{1*}، مقلش يوسف²

abbas abdelhafidh¹, mekelleche youcef²

¹جامعة أبو بكر بلقايد (تلمسان)، abdelhafid.abbas@univ-tlemcen.dz

²جامعة أبو بكر بلقايد (تلمسان)، youcef.mekelleche@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام : 2023/11/07 ؛ تاريخ القبول: 2023/12/31؛ تاريخ النشر: 2023/12/31

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية الى تبين قياس أثر النمو الاقتصادي على توزيع مستوى الدخل في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 حيث تم الاعتماد على الأسلوب القياسي التحليلي القائم على اختبار النماذج الرياضية لعينة دولة الجزائر بمجموع 28 مشاهدة لمعامل "Gini" الخاص بتوزيع الدخل لفترة امتدت من 1990-2019 باستخدام أسلوب الطرق القياسية. و بالاستعانة ببرنامج *Eviews10* بتوظيف مجموعة من المتغيرات متمثلة في (نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، الانفاق الحكومي الاستهلاكي، الإنفاق الحكومي) باعتبارها متغيرات مستقلة و معامل جيني كمتغير تابع يدل على توزيع مستوى الدخل.

وخلصت الدراسة في نتائجها الى أن معدلات النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر لم تساعد على تحسين توزيع الدخل بالقدر الكافي . حيث أن مؤشرات النمو الاقتصادي لم تؤثر إيجابا على درجة عدم عدالة توزيع الدخل .

كلمات مفتاحية: النمو الاقتصادي؛ الدخل؛ الإنفاق العام؛ الجزائر.

تصنيفات JEL : H5؛H2؛F43.

Abstract: This research paper aims to show the measurement of the impact of economic growth on the distribution of income level in Algeria during the period 1990-2020, where the analytical standard method based on testing mathematical models of the sample of the state of Algeria was adopted with a total of 28 views of the 'Gini' coefficient of income distribution for a period from 1990-2019 using the standard methods method. And using the Eviews10 program to employ a set of variables represented by (per capita real income, consumer government spending, government spending) as independent variables and the Gini coefficient as a dependent variable indicating the distribution of income level.

The study concluded in its results that the economic growth rates achieved in Algeria did not help improve income distribution sufficiently. Whereas economic growth indicators did not positively affect the degree of unequal income distribution.

Keywords: Economic growth; income; public expenditure; Algeria .

JEL Classification Cdoes : F43 ; H2 ; H5

*-المؤلف المرسل: عباس عبد الحفيظ، البريد الإلكتروني: abdelhafid.abbas@univ-tlemcen.dz

تمهيد

تسعى أي دولة إلى تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي وذلك قصد مواكبة العالم، و حفظ مكانة لها بينهم . و ذلك يتجلى من خلال تحقيق عدالة في توزيع عائدات هذا النمو على الأفراد و كيفية تقسيمها عليهم مما يسمح بحصول الأفراد على نصيبهم من جزء من التنمية التي حققتها الدولة . و التي تعمل جاهدة على استعمال تعديلات هيكلية في نظام الإنفاق العام بمشاركة كل القطاعات . و توفير جو ملائم للنشاط الاقتصادي لتجنب مشاكل الفقر وعدم المساواة التي تؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية . انطلاقاً مما تقدن يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير النمو الاقتصادي على توزيع مستوى الدخل في الجزائر للفترة 1990-2020 ؟

فرضيات الدراسة:

يؤثر النمو الاقتصادي بشكل كبير على عدم المساواة في توزيع الدخل في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى اكتشاف العلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل في الاقتصاد الجزائري.

الدراسات السابقة:

دراسة (Adelman. I & Morris. C) (1971) التي استخدمت بيانات المقطع العرضي لعينة من 43 دولة نامية للفترة (1957-1968) والتي اعتمدت على ثلاثة متغيرات داخلية تقيس عدالة توزيع الدخل وهي حصة الدخل الأدنى، 60% والمتوسط، 20% والأعلى 5% من السكان)، وعدداً من المتغيرات الخارجية أظهرت تأييداً لفرضية (Adelman & morris, 1971).

دراسة (Poukert. F) (1973) والتي استخدم فيها معامل "Gini" لقياس التفاوت في توزيع الدخل كمتغير داخلي، وعدد من مؤشرات النمو الاقتصادي كمتغيرات خارجية. وباعتماد أسلوب بيانات المقطع العرضي لعينة من 56 دولة نامية ومتقدمة. وقد بيّنت الدراسة أن اللامساواة في توزيع الدخل تأخذ بالانخفاض مع زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، وأن التفاوت الكبير في توزيع الدخل في الدول النامية إنما يعود إلى الحصة العالية لمستلمي الدخل لأغنى 5% من السكان (كبادي، 2012-2013).

دراسة (المشهداني وشاوي، 2002) على الجزائر، حيث تبين أن العلاقة بين متوسط الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للعائلة، بوصفه مؤشراً للتنمية الاقتصادية، ومعامل جيني بوصفه مؤشراً للتفاوت في توزيع الدخل كانت إيجابية باتجاه تقليل التفاوت في توزيع الدخل وتحقيق التنمية الاقتصادية، هذا على مستوى التحليل الاقتصادي الجزئي. أما نتائج التحليل الاقتصادي الكلي، فقد أظهرت تبايناً في العلاقة بين المتغيرات الهيكلية، ممثلة بالقطاعات الثلاثة، الصناعي والخدمي والزراعي، بوصفها مؤشرات للتنمية الاقتصادية ومعامل "Gini" إذ كانت العلاقة بين القطاع الصناعي ومعامل جيني إيجابية ومقبولة باتجاه الموازنة بين المتغيرين. في حين لم تكن مجدية بالنسبة للقطاع الخدمي، وغير مرغوبة بالنسبة للقطاع الزراعي، وهذا يعني أنّ التحويلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الجزائر قد أثّرت إيجابياً على التنمية وتوزيع الدخل في كلا الفترتين (1979-1974) و (1985-1980) ولكنها لم تكن موفقة في المرحلة الثالثة (1986-1994) (المشهداني و شاوي ، 2022).

دراسة (Ulu, 2018) تحت عنوان

(The effect of social spending on income inequality in oecd : a panal data analysis)

تأثير الإنفاق الاجتماعي الحكومي على عدم المساواة في الدخل في منظمة التعاون الاقتصادي: تحليل بيانات البانل) حققت هذه الدراسة في تأثير الإنفاق الاجتماعي الحكومي على عدم المساواة في الدخل في 21 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال تحليل بيانات البانل. وفقاً للنتائج التي تم الحصول عليها، يؤثر الإنفاق الاجتماعي الحكومي بشكل إيجابي على عدم المساواة في الدخل (ينخفض عدم المساواة في الدخل عندما يزداد الإنفاق الاجتماعي الحكومي) لقد ثبت أن الإنفاق الاجتماعي الحكومي كان أكثر فعالية من الإنفاق التعليمي في تنظيم عدم المساواة في الدخل، كما وجدت النتائج أن البطالة والنمو السكاني أثروا على عدم المساواة في الدخل سلباً. علاوة على ذلك، هناك علاقة سلبية بين الانفتاح ونفقات التعليم وكبار السن والمشاركة في التعليم وعدم المساواة في الدخل (ULU, 2018).

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي في عرض الوقائع الاقتصادية. كما اعتمدت على الأسلوب القياسي التحليلي القائم على اختبار النماذج الرياضية لعينة دولة الجزائر بمجموع 28 مشاهدة لمعامل "Gini" الخاص بتوزيع الدخل لفترة امتدت من 1990-2019 باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد.

I - مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي :

ولم يظهر مصطلح النمو الاقتصادي إلا مؤخراً نتيجة لتطور الأساليب التي تتبعها الدول وتوافر الإمكانيات لتحقيق هذا الهدف. يعتقد بعض الخبراء الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي هو زيادة في الدخل القومي، بينما يعتقد البعض الآخر أن النمو الاقتصادي هو زيادة في الدخل القومي. (كمية السلع والخدمات). وسنقوم من خلال هذه الدراسة بعرض بعض المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي وإظهار الاختلافات بين بعض المصطلحات المتشابهة.

حسب François Perroux يمثل النمو الاقتصادي النمو المستدام لمؤشر الإنتاج في دولة ما " (Paul, 2011). و يعرفه "Domenic Salvatore عملية زيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد أو الدخل الحقيقي لبلد ما على مدى فترة طويلة من الزمن من خلال التحسينات المستدامة في الإنتاجية الفردية (Dominick, 1992) " و ويعني النمو الاقتصادي "زيادة مستدامة مع مرور الوقت في متوسط دخل الفرد الحقيقي، والذي يعرف بأنه إجمالي الدخل مقسوماً على عدد السكان" (عبد القادر و عبد القادر، 2003). يعرفها دومينيك سلفاتوري بأنها: "عملية زيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد أو الدخل الحقيقي لبلد ما على مدى فترة طويلة من الزمن من خلال التحسينات المستدامة في الإنتاجية الفردية" (دومينيك، 1992) و يعني النمو الاقتصادي "زيادة مستدامة مع مرور الوقت في متوسط دخل الفرد الحقيقي، والذي يعرف بأنه إجمالي الدخل مقسوماً على عدد السكان" (عبد القادر و عبد القادر، 2003). يمكن إعطاء النمو الاقتصادي تعريفاً شاملاً بأنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات التي يحتاجها الشخص خلال فترة معينة بسبب زيادة دخله الحقيقي

II- مفاهيم عامة حول الإنفاق العام :

تنقسم الأدبيات المتعلقة بالإنفاق الحكومي بشكل عام إلى ثلاث وجهات نظر واسعة. يجادل أحدهما بأن الإنفاق الحكومي يمكن أن يحفز النمو الاقتصادي، ويرى آخر أن الإنفاق الحكومي يمكن أن يبطئ النمو، ويرى الثالث أن الإنفاق الحكومي يمكن أن يكون له تأثير محايد على النمو الاقتصادي (Ali, 2018).

النفقة العامة : هي مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام (دولة ، وزارة ، بلدية ...) بقصد تحقيق وإشباع حاجة عامة" (حسين، 2001)

III- مفاهيم عامة حول العدالة الاجتماعية :

تعتبر العدالة من أهم المواضيع وأكثرها شيوعاً في السلوك الاجتماعي، وحتى داخل المجتمع الواحد قد تظهر العدالة وجوهاً متناقضة جداً. طالما أن هناك من يريد شيئاً ما، وطالما أن هناك موارد للتوزيع، وستكون عملية اتخاذ القرار أحد مظاهر العدالة. فالعدالة لها الأولوية على الحرية والمساواة وغيرها من المفاهيم المشابهة، لأنها لا تقف عند حد معين. لا يمكن للناس أن يتوقفوا عن السعي لتحقيق العدالة، و تحقيق النفع العام و الإشباع العام (أحمد ج، 1988)

ان العدالة الاجتماعية يمكن تحقيقها اذا توافرت الظروف الصحيحة لتوزيع عادل للدخل على المستوى الاقتصادي ، ويمكن تحقيقها عن طريق الصدقة ، فالعدالة الاجتماعية تستند الى المبادئ المعيارية التي تعكس الفلسفة الاخلاقية للمجتمعات المختلفة التي عن طريقها يمكن تمييز موقع الفرد في المجتمع عبر المعايير الاجتماعية والاقتصادية ومن هنا يمكن رؤية مبدأ تكافؤ الفرص بوضوح للأفراد ضمن التشكيلة الاجتماعية . (محسن، 2015)

النفقات العامة قد تؤدي إلى خلق دخول جديدة ، وهذه هي ما تعرف "بالنفقات الحقيقية" وقد تؤدي إلى تحويل جزء من الدخل القائمة من فئة اجتماعية إلى فئة أخرى، وهذه هي ما يعرف بالنفقات التحويلية" (المحجوب ، 1981)، ومعنى ذلك أن النفقات العامة " تتدخل في توزيع الدخل والثروة على مرحلتين: (حشيش ، 1983)

III - 1 المرحلة الأولى: التوزيع الأولي للدخل القومي بين الأفراد بصفته منتجين

من المهام البسيطة التي تقوم بها الدولة هو قدرتها على التأثير في التوزيع الأولي للدخل القومي بين الأفراد بصفته منتجين للسلع والخدمات ، أي توزيع الدخل والثروة بين المنتجين، وذلك عن طريقين:

الأول : عن طريق النفقات الحقيقية، (أو النفقات المنتجة وخاصة الاستثمارية) (العلي، 2008)

التي تؤدي إلى زيادة الناتج القومي بشكل مباشر، وبالتالي تؤدي إلى توزيع دخول جديدة والمتمثلة في الأجور والفوائد والربح والأرباح بين المنتجين ، التي تؤدي في زيادة في الناتج القومي (المحجوب ، 1981، صفحة 155)

الثاني : عن طريق تحديد مكافآت (أسعار) عوامل الإنتاج ، سواء اتخذت صورة الأجور أو الفوائد أو الربح أو الأرباح. ويتخذ هذا التحديد أحد شكلين، ، فالتحديد المباشر يتم من خلال تحديد الأجور بوضع حد أدنى لها ، وتحديد الفائدة بإقرار حد معين لسعر الفائدة السائد و المتداول ، وتحديد الإجراءات بتثبيت نسبة معينة لها ، وتحديد الأرباح بالسماح بتوزيع نسبة معينة من تلك الأرباح، و التي تنعكس على نصيب كل عامل من عوامل الإنتاج، ومحابة أي عامل من هذه العوامل تعني بالضرورة توجيه التوزيع الأولي لصالح هذا العامل (العلي، 2008) ، أما القرار غير المباشر فيكون بتحديد سعر المنتج، وهو ما يعكس قرار الدولة غير المباشر بشأن الأرباح، أي التوزيع الأولي للدخل (المحجوب ، 1981، صفحة 156)

ومع ذلك فإن حجم تأثير النفقات العامة في توزيع الدخل والثروات يتوقف على الدور الاقتصادي للدولة في المقام الأول ، وعلى طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي ، فهو في الدول الاشتراكية أكبر منه في الدول الرأسمالية ، ولما لذلك من إنعكاس على زيادة حجم الإنفاق العام وتوسع نشاط القطاع العام وازدياد ظاهرة التسعير الجبري، بالتالي زيادة التأثير في توزيع الدخل والثروات.

III- 2 المرحلة الثانية: إعادة توزيع الدخل والثروة بين الأفراد بصفته مستهلكين

أما بالنسبة لإعادة توزيع الدخل والثروة بين الأفراد ، فيمكن للدولة القيام به من خلال إدخال تعديلات على التوزيع الأولي ، عن طريق النفقات العامة سواء النفقات الحقيقية ، أو النفقات التحويلية ، إلا أن أثر الأخيرة أبلغ في إعادة التوزيع ، وذلك لأنها - أي النفقات التحويلية - في الأساس تهدف إلى إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح بعض الأفراد بغرض الحد من التفاوت بين الطبقات، أو لصالح بعض فروع الإنتاج (حشيش، 1983، صفحة 128)

وقد يتم هذا التوزيع بين الطبقات الاجتماعية ، أو فروع الإنتاج ، أو الأقاليم المختلفة. ويمكن تتبع دور الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل والثروة كما يلي: (العلي، 2008، صفحة 193)

1. يؤدي الإنفاق العام الاجتماعي مثل الإنفاق على التعليم والصحة و الثقافة ، والذي تقوم الدولة بتوزيع الخدمات إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح المستفيدين من هذه الخدمات مجانا أو بسعر أقل من تكلفة الإنتاج .

2. يترتب على النفقات التحويلية المباشرة (النقدية) المتمثلة في الإعانات الاجتماعية المقررة لمقابلة حالات العجز والمرض والبطالة وغيرها ، إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح المتلقين لهذه الإعانات.

3. تؤثر النفقات التحويلية غير المباشرة المتمثلة في الإعانات الاقتصادية والمالية لبعض المشروعات بقصد تثبيت أسعار منتجاتها أو تخفيضها، في إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الأفراد المستهلكين للسلعة أو الخدمة المثبتة أو المخفضة أسعارها.

4. يبنى على نفقات الدفاع والأمن والإدارة العامة (ونفقات الصحة العامة والطرق والجسور والمطارات والموانئ ...) (المحجوب ، 1981 ، صفحة 155) زيادة الرفاهية الاقتصادية للجماعة بأكملها. والإنفاق العام يعد الأداة الأساسية للسياسة المالية في الدول النامية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية (الفارس، 2001) حيث يمكن للحكومة من خلال تغيير مكونات الإنفاق العام واتجاهه تحسين من توزيع الدخل والثروة والتقليل من حالات الفقر (جابر، 2005). كما يمكن معرفة الأولويات الأساسية للإنفاق من وجهة نظر الحكومة من خلال مكونات الإنفاق العام بموجب الترتيب الوظيفي للإنفاق . والذي يقود إلى معرفة الأهمية النسبية للإنفاق الاجتماعي و خاصة الإنفاق على التعليم والصحة

IV الدراسة القياسية لأثر النمو الاقتصادي على توزيع مستوى الدخل

IV-1 الأدوات المستعملة في الدراسة :

يمكن صياغة النموذج كالتالي :

الشكل الرياضي للمعادلة : $GINI=f(G,DT,GDPP)$

الشكل الخطي للمعادلة : $GINI=\beta_0+\beta_1 G+\beta_2 DT+\beta_3 GDPP+U_t$

في هذه الدراسة، تم استخدام برنامج الـ Eviews10 كأداة لإظهار مدى تأثير النمو الاقتصادي على توزيع مستويات الدخل في الجزائر وساعد على إظهار النموذج المستخدم باستخدام طريقة الانحدار الخطي المتعدد وطريقة المربعات الصغرى و ذلك باستخدام مجموعة من المتغيرات المتمثلة كالآتي :

GINI : معامل جيني كمتغير تابع يدل على توزيع مستوى الدخل

متغيرات مستقلة :

GDPP : نصيب الفرد من الدخل الحقيقي

G : الانفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي

DT : الإنفاق الحكومي

IV-2 النتائج و المناقشة

اختبار الاستقرار: لضمان صحة تطبيق اختبار النموذج، قمنا باختبار استقرارية متغيرات الدراسة. يوضح الجدول التالي درجة تكامل السلاسل الزمنية في موقع الدراسة والتي تم تحديدها باستخدام اختبار فيليبس بيرون (PP)

- H_0 : وجود جذر وحدة

- H_1 : عدم وجود جذر وحدة

الجدول (1): اختبار الاستقرارية لمتغيرات النموذج محل الدراسة باستعمال (pp)

عند المستوى At Level					
		DT	GINI	G	GDP
With Constant	t-Statistic	-0.2305	-2.6546	-1.6030	-0.9069
	Prob	0.9236	0.0941	0.4683	0.7715
		n0	*	n0	n0
With Constant &Trend	t-Statistic	-1.8396	-3.4624	-1.8558	-1.4778
	Prob	0.6592	0.0627	0.6511	0.8141
		n0	*	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.3554	-1.5245	0.0108	0.6625
	Prob	0.9524	0.1174	0.6780	0.8535
		n0	n0	n0	n0
عند الفروق الاولى At First Difference					
With Constant	t-Statistic	-3.8801	-11.6956	-3.9001	-2.8852
	Prob	0.0063	0.0000	0.0060	0.0598
		***	***	***	*
With Constant &Trend	t-Statistic	-3.8166	-11.1724	-3.8093	0.1596
	Prob	0.0306	0.0000	0.0311	
		***	***	**	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.1039	-8.7139	-3.9680	-2.7667
	Prob	0.0031	0.0000	0.0003	0.0075
		***	***	***	***

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد Eviews10

من خلال الجدول (1)، نرى النقاط التالية:

عند المستوى: نجد أن الاحتمالية أكبر من مستوى الدلالة (5%) لجميع المتغيرات، مما يعني قبول الفرضية الصفرية H_0 (وجود جذر وحدة)، وبالتالي عدم استقرار سلسلة GDP و G و DT و GINI عند المستوى.

عند الفرق الأول: نجد أن الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة (5%) لجميع المتغيرات، مما يعني رفض الفرضية الصفرية H_0 (عدم وجود جذر وحدة)، وبالتالي استقرار سلسلة GDP و G و DT و GINI عند الفرق الأول.

و يمكن تلخيص اختبار الاستقرار في الجدول التالي :

الجدول (2) : درجة تكامل متغيرات النموذج محل الدراسة

المتغيرات	GINI	G	DT	GDP
درجة التكامل	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews10

تشير البيانات الإحصائية والقيم الحرجة، عند مستوى الاحتمال 5% في اختبار فيليبس بيرون، في حالة الفرق الأول، إلى أن فرضية عدم وجود جذر الوحدة (أي عدم استقرار السلسلة الزمنية) لكل متغير من متغيرات الدراسة تم تفنيدها. بوضوح، فإن جميع المتغيرات (مثل معامل الجيني، ونصيب الشخص من الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق الحكومي والإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي) تظهر استقرارًا وعدم وجود جذر وحدوي، مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى.. I(1)

اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (Lag length Selection)

لتحديد عدد فترات التباطؤ الزمني أي اختبار درجة تأخير المسار VAR اعتمادا على معايير AIC , SC, HQ و كذلك معيار خطأ التنبؤ النهائي FPE ، بالنسبة لهذه المؤشرات، نختار الفترة التي تكون فيها قيم هذه المؤشرات هي الأدنى، بالإضافة إلى معيار اختبار نسبة الإمكانات المعدلة (LR)، الذي يختبر الفرضية القائلة بأن المعلمات الإجمالية للفتريات المتأخرة ليست كذلك يتم تفسيره إحصائياً بواسطة توزيع χ^2 ، والذي يبدأ بأكبر عدد من فترات التأخير وينتهي بالفترة التي يتم فيها تفسير من معلماته.

الشكل(1):اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GINI G DT GDP
Exogenous variables: C
Date: 04/23/21 Time: 22:32
Sample: 1990 2019
Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-396.7548	NA	31767504	28.62534	28.81566	28.68352
1	-291.5750	172.7954	55233.63	22.25535	23.20693*	22.54626
2	-267.0184	33.32678*	32440.04*	21.64417*	23.35700	22.16780*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

تقدير نموذج VAR :

اختبار التكامل المشترك

بعد التأكد من تكامل المتسلسلة ذات الدرجة المتساوية ($I(1)$))، ننتقل إلى التقدير ونطبق اختبار جوهانسن 1990 للتحقق مما إذا كانت هناك علاقة طويلة المدى بين المتغيرات. ويبين الجدول 2 أدناه تحقيق فرضية "عدم التزامن"، ولا يمكن رفض التكامل بين المتغيرات. وبغض النظر عما إذا كان اختبار التتبع λ أو اختبار التتبع الأقصى λ trace فإن هناك علاقة طويلة المدى بين المتغيرات التي تم اختبارها لأنها تتصرف بشكل مشابه للمتغيرات طويلة المدى والجدول التالي يوضح أهم النتائج التي تم الحصول عليها:

الشكل (2): اختبار التكامل المشترك

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.688252	69.02886	54.07904	0.0013
At most 1 *	0.509053	37.55874	35.19275	0.0273
At most 2	0.392840	18.35043	20.26184	0.0897
At most 3	0.165299	4.878421	9.164546	0.2970

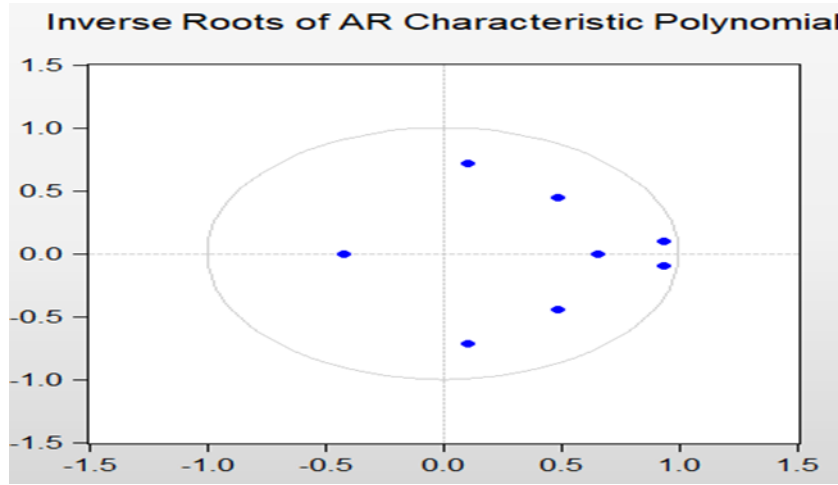
المصدر من اعداد الباحثون بالإعتماد على مخرجات Eviews10

بالنسبة لاختبار الأثر λ trace: نلاحظ أن الاحصائية λ trace عند عدد متجهات تكامل (None) أكبر من القيمة الحرجة عند 5 % ، في حين تبقى القيم الأخرى لإحصائية الأثر أقل من القيم الحرجة المقابلة لها عند مستوى 5 % ، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة ، و هذا يدل على وجود علاقة تكاملية وحيدة طويلة الأجل بين بعض المتغيرات.

بالنسبة لاختبار القيمة الكامنة العظمى: λ max نلاحظ أن الاحصائية λ max عند عدد متجهات تكامل (None) أكبر من القيمة الحرجة عند 5 % ، في حين تبقى القيم الأخرى لإحصائية القيمة الكامنة العظمى أقل من القيم الحرجة المقابلة لها عند مستوى 5 % ، و بالتالي نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة ، و هذا ما يدل على وجود علاقة تكاملية وحيدة طويلة الأجل بين بعض المتغيرات.

اختبار استقرارية النموذج المستخدم :

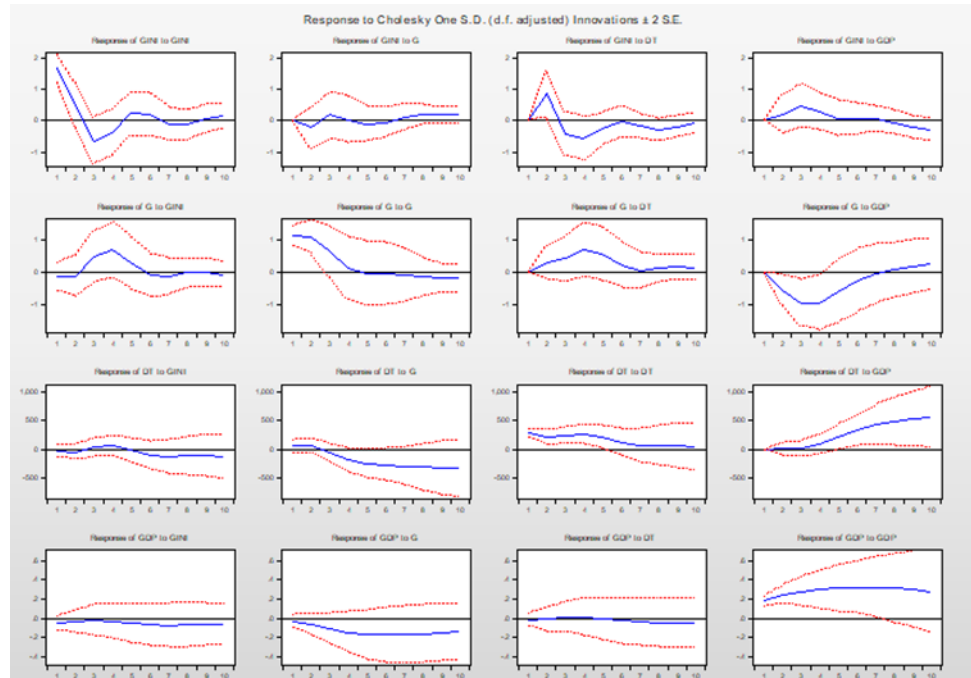
الشكل (3): نتائج اختبار استقرارية نموذج (VECM)



المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Eviews10

يتضح من الشكل أعلاه أن كل النقاط الزرقاء داخل حدود الدائرة ، وهو ما يقودنا للتأكد من توافر شرط الاستقرار في نموذج (VECM) المستخدم في تقدير النموذج .

-اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response)



المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Eviews10

● هناك تأثير ايجابي لمعامل جيني على نفسه ، و مفسر احصائيا ، و ذلك من الفترة 1 الى الفترة 4 ، و بقية الفترات تأثير غير مقبول.

- تأثير سلبي للإنفاق الحكومي على معدلات النمو ، وذلك من الفترة 2 الى الفترة 5 ، و هو مقبول احصائيا
 - تأثير ايجابي للإنفاق الاستهلاكي لكن غير مفسر احصائيا
 - تأثير ايجابي لمعدلات النمو و مفسرة احصائيا للفترة 3
 - كشف اختبار دوال الاستجابة لردة الفعل أن هناك تأثير سلبي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ، بينما هناك :
 - إن التأثير السلبي طويل المدى للإنفاق العام على العدالة الاجتماعية الناتج عن عدم القدرة على تغيير هيكل الإنفاق العام المحلي بحيث يكون المستوى المحلي والقطاع الخاص مسؤولاً عن الإنفاق العام هو خلل في التوازن بين القطاعات، مما يعني أن دخل الدولة الدولة بأكملها تعتمد على قطاع واحد (قطاع الوقود). وإذا تابعنا تطور أسعار الوقود العالمية، فسنرى أنها تؤثر بشكل مباشر على إيرادات الدولة الجزائرية من خلال واردات النفط الخام وبالتالي الإنفاق العام.
 - تأثير ايجابي للإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على العدالة الاجتماعية في المدى الطويل ، يعني أن التوزيع العادل للدخل - الثروة - أو الإنفاق الاستهلاكي بواسطة الأسر في المجتمع و التي تعكس توزيع الرفاهية بين الافراد في المجتمع و لأسباب عملية تتعلق بتوافر المعلومات . وذلك عن طريق شراء الحكومة لسلع وخدمات استهلاكية من أجل تسيير الأجهزة الحكومية، إضافة إلى دفع أجور الموظفين الذين ينفقونها بدورهم في شراء سلع وخدمات.
 - تأثير ايجابي لنصيب الفرد من الدخل الحقيقي على العدالة الاجتماعية في المدى الطويل ، من الناحية النظرية قد يفسر هذا الارتباط الى هيكلية اعادة توزيع الدخل الوطني من طرف الدولة وفقا لقوانين السوق عن طريق الاجور و الارباح و التي تتدخل في توزيعها على عناصر الانتاج بين المنتجين من ناحية ، و من ناحية أخرى على المستهلكين باستعمالها الادوات المالية المتمثلة في النفقات العامة التي تزيد من الرفاهية و المنفعة الجماعية .
- اختبار السببية:

الجدول (03): اختبار Toda yamamoto للعلاقة السببية

Sample : 1990-2019			
Included observations :28			
Dependent Variable :GINI			
Excluded	Chi-sq	Df	-Prob
GDP	0.766290	2	0.6817
G	3.789779	2	0.1503
DT	14.01195	2	0.009

0.001	6	17.568019	ALL
-------	---	-----------	-----

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

نتائج اختبار Toda yamamoto للعلاقة السببية تؤكد لنا وجود علاقة سببية معنوية في اتجاه واحدة من الانفاق العمومي نحو معامل جيني عند مستوى معنوية 1 % حيث ان إحصائية كاي تربيع أكبر من القيم الحرجة . الانفاق يساعد على تمرير الثروة الى الطبقات السفلى مما يؤدي الى تحسين الظروف المعيشية للفقراء الامر الذي يعزز ويحسن مؤشر النمو الاقتصادي من خلال الاعانات والنفقات على الصحة والتعليم . فوفق فرضية فاغنر الانفاق الحكومي يساهم في زيادة الطلب الكلي من جهة الامر الذي يحفز الانتاج لمواكبة الطلب ومن جهة اخرى الانفاق موجه نحو القطاعات المنتجة التي تؤثر على عدالة توزيع الدخل.

الخلاصة:

بناء على النتائج المحققة في الدراسة، يمكن القول أن الورقة البحثية قد أجابت على الفرضية حيث أن معدلات النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر لم تساعد على تحسين توزيع الدخل بالقدر الكافي . ذلك أن مؤشرات النمو الاقتصادي لم تؤثر إيجابا على درجة عدم عدالة توزيع الدخل بالإضافة الى أن :

ايرادات الجزائر التي تتركز على قطاع واحد تؤدي للتوزيع السيئ للدخل و ذلك لغياب التنوع في النشاط الاقتصادي وغياب الاستثمار ، وانعدام العدالة الاجتماعية و هذا للتوزيع الغير عادل للبرادات على فئات المجتمع و خصخصة بعض القطاعات .

الاحالات و المراجع:

Dominick, S. (1992). *Development Economics*. usa: USA: Mc Graw- Hill.

Adelman, & morris. (1971). *An anatomy of income distribution in developing nations: a summary of findings*. Washington: Mimeo International Banks for Reconstruction & Development.

Paul Massé (2011). *Histoire économique et sociale du monde. De l'origine de l'Humanité au XXe siècle tome 1, Economie générale et société, évolution des théories économiques* .

Ulu, M. I. (2018). The effect of government social spending on income inequality in oecd: a panel data analysis. *Uluslararası Ekonomi Siyaset İnsan ve Toplum Bilimleri Dergisi*, 1(3), 184-202.

أحمد , ج . ض . (1988). *درسات في الفلسفة السياسية* . الاردن : دار مكتبة الكندي للنشر .

أحمد , ج . ظ . (1988). *درسات في الفلسفة السياسية* . الأردن : دار مكتبة الكندي للنشر .

العلي , ف . ع . (2008). *مالية دولية* . عمان : دار زهران للنشر و التوزيع .

الفارس , ع . (2001). *الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي* . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

- المحجوب، ر. (1981). *المالية العامة النفقات العامة - الإيرادات العامة*. مصر: مكتبة النهضة العربية.
- المشهداني، ع. ع. &، شاوي، ب. م. (2022). *القياس الاقتصادي لآثار التفاوت في توزيع الدخل على التنمية الاقتصادية في الجزائر 1974-1994* مجلة تنمية الرفدين، 117-128.
- الوادي، محمود حسين. (2007). *مبادئ المالية العامة*. عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع ز الطباعة.
- جابر، أ. ع. (s.d.). *جابر الاحوال عاتق سالم (2005). السياسة المالية: فاعليتها و آثارها النقدية في الاقتصاد اليمني للمدة (1990-2004)*، أطروحة دكتوراه. بغداد: كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية. بغداد.
- جابر، أ. ع. (2005). *السياسة المالية: فاعليتها و آثارها النقدية في الاقتصاد اليمني للمدة (1990-2004)*، بغداد: الجامعة المستنصرية.
- حسين، م. ح. (2001). *المالية العامة*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- حشيش، أ. ع. (1983). *اقتصاديات المالية العامة: دراسة تحليلية لأصول الفن المالي لمالية الاقتصاد العام*. الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية.
- عبد القادر، ع. &، عبد القادر، م. (2003). *اتجاهات حديثة في التنمية*. الاسكندرية: الدار الجامعية .
- كبادي، س. (2013-). *أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية و قياسية*. تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد.
- محسن، ع. ز. (2015). *الحكومات وأليات تحقيق العدالة الاجتماعية في العراق بعد عام 2003* السياسة المالية أنموذجاً. (مجلة دراسات دولية. 49-99.